فوق الطاولة

هني الحمدان

حرب الإبادة.. والتبعات الاقتصادية!

حرب الإبـادة التي يقودها الكيان الصهيوني على فلسطين تركت وستترك آثاراً اقتصادية خطرة ومقلقة على المشهد الإقليمي، حيث ستعاني اقتصادات دول المنطقة من تداعيات هذه الحرب التي دمرت البشر والحجر، فبدأ الغرب الداعم المباشر والمنظمات الداعمة لبعض شعوب المنطقة بالتهديد بوقف كل عوامل الدعم وهذا سيترك أثراً على اقتصادات بعض الدول التي يعتمد استقرار اقتصادها على العوامل الخارجية وارتباطاته مع منظومات الاستيراد والتصدير وما شابه ذلك، فالخشية توقف كل عوامل الدعم من جانب المنظمات الدولية المانحة تحت ضغط اللوبي الصهيوني-الأميركي، وترك المنطقة بؤرة نزاع وساحة حرب ومناوشات مستمرة، الأمر الذي سيعقد المشهد الاقتصادي لها ولشعوبها، فتتأثر أوضاع النمو والإنتاج ويقل الاستثمار أو يكاد يتلاشى وتتراجع السياحة وكل عوامل أي نمو ليس لبلد، بل لبلدان المنطقة برمتها، وقد يستغل مجالاً للمزيد من عوامل الحصار والتضييق وفتح أبواب الجوع بهدف تركيع شعوب بلدان هذه المنطقة.

في حالة الحرب، التقلبات السريعة في التكتلات والتحالفات تؤثر في أشكال الدعم وجوانبه وتظهر الجوانب السياسية إلى العلن على أشكال تضييق وحرمان وحصار، وفي حال استمرار الحرب مشتعلة أو متوترة سيترك ذلك آثاراً على دول المنطقة برمتها، نتيجة تأثرات التجارة الخارجية وإمدادات المنتجات والسلع وتأثر الزراعة وكل عوامل الإنتاج الصناعي وزيادة الطلب، وتتفاوت حدة التداعيات من بلد إلى آخر، وسورية يعاني اقتصادها منذ سنوات من جملة تحديات وصعاب وحصار اقتصادي جائر، صحيح أنه يعتمد في قنوات بقائه على حركة تصدير لو كانت بحدودها الدنيا إلا أنها سائدة، وهنا ربما تتأثر حركة التجارة الخارجية وتتعطل العمليات التجارية والإيـرادات، كما تتأثر المطارات السورية كل أسبوع من جراء قصف الاحتلال الإسرائيلي للمطارات وما يلحق بذلك من خسائر مادية وبشرية وفوات منافع اقتصادية، بمعنى أنه في حال استمرار تداعيات هذه الحرب، فإن الآثار الاقتصادية ربما يتوسع ثقلها بحال أخذ المشهد بالامتداد، وكل ذلك يؤدي إلى تراجع بكل مقومات الدعم وربما تأثرات حادة بالعملية التجارية والإنتاجية، وتتقلص حركة الاستثمارات وهي أحد الإفرازات السلبية على كل دول المنطقة، لأن التوتر وعدم الاستقرار سيؤديان إلى المزيد من تراجع الثقة وابتعاد شركات محلية أو عربية أو أجنبية عن الخوض بأي عملية استثمارية، كما أن عدم الاستقرار يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ويؤثر في القطاعات الصناعية والخدمية ويزيد من الفاتورة وتالياً المزيد من التضخم والغلاء.

إن بقاء حالة عدم الاستقرار واشتعال الحرب في حال توسعت رقعتها وزادت مفرزاتها، كلها ستؤدي إلى تراجعات في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي لن تكون هناك قابلية في زيادة فاعليتها وأنشطتها والتراجع هذا سيخلق حالة غير مشجعة في الوسط المالي والمصرفي من اضطرابات وتذبذبات تعصف بفواتير السلع وأعباء المعيشة للبشر.

على الحكومات حسن التدبير الإيجابي وأن تضع ضمن أولويات حساباتها أخذ كل التداعيات والحيطة في حال الاستمرارية وما قد يترتب من حسابات لم تكن ملحوظة، ورسم سيناريوهات للتخفيف قد يكون ناجعاً، فالتحديات والضغوط الراهنة ثقيلة على الاقتصاد قبل حرب الإبادة على غزة في حال بقائها لأوقات أطول وما قد ستؤول إليه الأحداث مع قادم الأيام!

تبني خطط طوارئ وتوسيع دعم الاستثمارات المحلية خطوة إيجابية، وتنفيذ سياسات اقتصادية حكيمة تراعي أي حالات طوارئ أو احتمالات لسيناريوهات مقبلة، فالغموض يلف المنطقة كلها مع تصاعد الدعم الغربي لأعمال الإبادة.

٣٥٥٠٠ مليار ليرة منها ٦٢١٠ مليارات للدعم الاجتماعي

المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي يحدد الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤

عرنوس: الموازنة تركز بشكل أساسي على تنشيط القطاعين الزراعي والصناعي

الوطن

حدد المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي مشروع الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤ بـ٣٥٥٠٠ مليار ليرة سورية موزعة على ٢٦٥٠٠ مليار ليرة للإنفاق الجاري و٩٠٠٠ مليار للإنفاق الاستثماري.

وفي تفاصيل المشروع الذي حدده المجلس خلال اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس، بلغت قيمة الدعم الاجتماعي ٦٢١٠ مليارات ليرة، موزعة على عدة قطاعات منها: ٥٠ ملياراً للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية و٧٥ ملياراً لصندوق دعم الإنتاج الزراعي و٢٠٠٠ مليار لدعم المشتقات النفطية و١٠٣ مليارات للخميرة و٧ مليارات لصندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية، و٥٠٩ مليارا لصندوق التحول إلى الري الحديث، كما تم رصد مبلغ ٧٥ مليار ليرة لدعم المناطق المتضررة من الزلزال.

وكشف المهندس عرنوس أن مشروع الموازنة للعام ٢٠٢٤ يركز بشكل أساسي على تنشيط القطاعين الزراعي والصناعي وتأمين مستلزمات الإنتاج، مؤكداً ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والترشيد على المشاريع الاستثمارية ذات المردودية الاقتصادية العالية التي تنعكس مباشرة على الواقع الراهن، وتسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المجتمعية، مع توفير احتياطي مالي في الموازنة للتعاطي مع أي ظروف أو حالات تستلزم التدخل المباشر من قبل الدولة، مشدداً على أن الظروف تتطلب تركيز الإنفاق على المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين الواقع الخدمي وتأمين احتياجات المواطن وتعزيز مشاريع التصنيع الزراعي التي لها منعكس إيجابي لناحية توفير المنتجات المتنوعة في الأسواق.

وتابع: «ومن الضروري أيضاً التركيز على المشاريع ذات نسب التنفيذ المرتفعة لإنجازها ووضعها بالخدمة، فنسب تنفيذ المشروعات في موازنة العام الحالي كانت جيدة وفي بعض الأحيان أكثر من المتوقع، رغم كل الظروف التي مرت بها سورية، وستتجاوز نسب التنفيذ الـ ٨٠ بالمئة للإنفاق الاستثماري و١٠٠ بالمئة للإنفاق الجاري حتى نهاية العام».

وأوضح عرنوس أنه تم إعداد مشروع الموازنة بناءً على عدد من الأسس تتضمن رصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المراسيم والقرارات الصادرة ذات الأثر المالي والترفيع الدوري للعاملين، ورصد الاعتمادات المخصصة لأنظمة التحفيز الوظيفي للعاملين وفرص العمل وسداد الالتزامات تجاه المتقاعدين المدنيين والعسكريين وأسرهم وذويهم وأيضاً للدعم الاجتماعي، إضافة إلى رصد الاعتمادات لدعم وتحفيز القطاع الخاص الزراعي والصناعي والسياحي، وتحسين الإيـرادات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية وضمان استدامتها.

واستعرض المجتمعون مشروع الموازنة وتفاصيل الإنفاق الجاري والاستثماري واعتمادات الدعم الاجتماعي ودعم الكهرباء والإيرادات الجارية والاستثمارية وأبواب الموازنة، إضافة إلى تتبع تنفيذ الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٣ حتى نهاية الربع الثالث.

وفي سياق متصل، وافق المجلس على إدراج عدد من المشروعات الإضافية الخدمية والتنموية ذات الأولوية إلى الخطط الاستثمارية لعدد من الـوزارات، مؤكداً أولوية تأمين الاحتياجات من المواد الأساسية والمشتقات النفطية، وإنجاز مشاريع تنعكس إيجاباً على الواقعين الخدمي والتنموي واستمرار دعم القطاعين الزراعي والصناعي، وتقديم كل الدعم لقطاعات الزراعة والموارد المائية والنقل والكهرباء وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية فيها بما يسهم في تحسين واقع هذه القطاعات.

تراجع الزراعات التقليدية لمصلحة السمسم

الزراعة: الفلاحون تخلوا عن الزراعات التقليدية لارتفاع تكاليفها

خالد خالد

بين رئيس دائرة زراعة الخشنية في مديرية زراعة القنيطرة حسين العلي أن الفلاحين تخلوا عن زراعات تقليدية كانت أساسية بالمنطقة مقابل زراعة السمسم كالشعير والبقوليات والخضر الصيفية لكون تكاليفها باهظة مقابل التكاليف البسيطة للسمسم والعائد الاقتصادي الجيد، حيث يتراوح سعر كيلو السمسم حالياً بالأسواق بين ٣٥- ٤٠ ألف ليرة، وهناك إقبال كبير من التجار لشراء محصول السمسم لكونه يدخل في الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات وهو مادة أساسية للمنتج والمستهلك، كما أنه يعتبر من المحاصيل الزيتية المهمة في العالم التي تزيد من خصوبة التربة.

وأوضح العلي أن السمسم من الزراعات الجديدة على القنيطرة، وتعمل المديرية بالتعاون والتنسيق مع اتحاد فلاحي المحافظة على تعميمها على الفلاحين والتنسيق لإدخالها ضمن الخطة الزراعية وزيادة المساحات المزروعة بها.

وأشار إلى أن مزارعي ريف المحافظة الجنوبي في قرى (غدير البستان- سويسة- الرفيد- الحيران وورويحينة) بدؤوا زراعة السمسم منذ عام ٢٠١٢ نظراً لتوافر الظروف البيئية والمناخية المناسبة من ناحية التربة وتوافر المياه، ولاقى اهتماماً كبيراً من وزارة الزراعة خلال السنوات الأربع الأخيرة وأصبح محصول السمسم ذا أهمية كبيرة للمزارعين بعد القمح نظراً لكونه ذا جدوى اقتصادية ورابحة للفلاح.

ولفت العلي إلى أن المساحة التي تم حصادها هذا الموسم قُدرت بنحو ١٣ ألف دونم والموسم السابق كانت نحو ٨ آلاف دونم والموسم قبل الماضي ٦ آلاف دونم، منوهاً بأن إنتاج الدونم الواحد يتراوح بين ٤٠- ١٢٥ كغ إن وجدت عمليات الخدمة الصحيحة للمحصول)، ولفلاحي محصول السمسم لا يحتاج إلى تكاليف إنتاج باهظة، ويحتاج فقط إلى ثلاث ريات وتسميدة خفيفة ورشة مبيد حشري إن احتاج الأمر لذلك، ويتم استجرار المحصول عن طريق السورية للتجارة ليتخلص الفلاح من احتكار التجار والسوق السوداء لتأمين مستلزمات الإنتاج والتسويق.

لما له من جدوى اقتصادية مربحة تعود على الفلاح بالفائدة الكبيرة، منوهاً بأن المنظمات المانحة والعاملة بالقنيطرة أجرت دراسات مكثفة بهدف تشجيع الأسر على استعادة مصادر رزقها وخاصةً من يعتمدون على الزراعة بشكل أساسي، وتم توزيع منحة سمسم لنحو ٤٠٠ مزارع في ريف المحافظة الجنوبي (غدير البستان ومزارعها- صيدا ومزارعها- المعلقة- المقرز- الرزانية- البصة الشرقية والغربية- ومزرعة أبو تينة) مع مستلزمات إنتاج كاملة، وتضمنت المنحة ٢٠٠ كغ سماد ثلاثي الفوسفات و١٥ كغ من بذار السمسم وعربة جر وشادر وغربال ومعول وكريك ومجرفة ومشط وشوكة ومقشة وقفة كاوتشوك عدد ٤.

ويأمل العلي إدراج زراعة السمسم كمحصول إستراتيجي مثل القمح وتزويد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج من أسمدة ومازوت وغيرها، وتأمين مبيد حشري إن احتاج الأمر لذلك، حيث تبدأ زراعته من بداية شهر أيار وتستمر لبداية شهر تموز.

وأكد العلي أن مديرية زراعة القنيطرة تتابع هذا المحصول الجديد بالتنسيق مع وزارة الزراعة

هل يتشجع المستثمرون بعد قرار السماح بتحويل الأرباح بالقطع الأجنبي؟

علي لـ«الوطن»: القرار مكمل للقانون رقم ١٨ وهو يعزز الاستثمار في سورية رغم تأخر إصداره

نوار هيفا

يكثر الحديث عن تشجيع الاستثمار في سورية وتمكين آليات تقديم هذه التسهيلات وفتح المجال أمام المستثمر الخارجي تحديداً، حيث جاء مؤخراً قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي في هذا السياق حول السماح للمصارف المسموح لها بالتعامل بالقطع الأجنبي العاملة في الجمهورية العربية السورية ولشركات الصرافة المرخصة ببيع أو تحويل القطع الأجنبي لحصة المستثمر (سوري غير مقيم/ عربي/ أجنبي) من المال الخارجي المستثمر في المشروع، والأرباح والفوائد السنوية الناجمة عنه.

حول أهمية هذا القرار وتوقيته الباحث في الشؤون الاقتصادية الدكتور علي محمد، بين أن القرار رقم (١٤١٩/ل!) تاريخ ١٨ تشرين الثاني للعام ٢٠٢٣، يصب في سياق القرارات المتعددة والمتعلقة بالاستثمار في سورية، وفق غطاء قانون الاستثمار ١٨ للعام ٢٠٢١ وتعديلاته، والتي يفترض أن تكون إجابة على ما أثير من تساؤلات في الفترة الماضية من الراغبين بالاستثمار في سورية سواء أكانوا سوريين غير مقيمين أم كانوا عرباً أو أجانب.

وأوضح د. محمد لـ«الوطن» أن الجميع يعلم أن البلدان الخارجة من الحروب تكون أرضاً خصبة صالحة للاستثمار، لكن هذا بطبيعة الحال يتعلق بكثير من الشروط والحيثيات وغيرها، بناء عليه واستكمالاً للقانون ١٨ للعام ٢٠٢١، هذا القرار يسمح بتحويل حصة المستثمر للخارج، إن أراد بيع حصته لمستثمر سوري على سبيل المثال ويجب أن يكون هناك مجموعة من المستندات المؤيدة لعملية البيع لكي يستطيع إخراج أمواله كأي أموال رسمية تقديم مجموعة من المستندات سواء أكانت على شكل براءة ذمة من وزارة المالية أم التأمينات الاجتماعية أم مصرف سورية المركزي، أيضاً وجود مدقق الحسابات عن المشروع الذي يستثمر فيه المستثمر، كما أن تقرير المدقق يجب أن يشمل القوائم المالية وحصة المستثمر من الأرباح وأي مبالغ مالية تم تحويلها من حصته من الأرباح، كل هذه الأوراق والمستندات التي حددها المشروع يضعها في جعبة المصارف يخاطب بها مصرف سورية المركزي للسماح بتحويل المبالغ التي يريدها هذا المستثمر للخارج، وهذه الأوراق بديهيات ومن غير المقبول وصفها بأنها تقييد أو روتين معقد أو زيادة تعقيد قطاع الأعمال، وهي موجودة في أي دولة من دول العالم ومن يتكلم بهذه الصيغة غايته فقط النقد.

ولفت محمد إلى أنه في حال صدرت وتم تحويل أموال المستثمر إلى الداخل السوري ولكن لسبب ما لم تصدر إجازة الاستثمار لسبب لا علاقة للمستثمر به، أتاح القرار إمكانية تحويل هذه الأموال وإعادتها للخارج طالما أن المستثمر لم يكن له علاقة بمنع صدور صدرت منذ أكثر من ٥ سنوات لكن أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً.

سوري أو أجنبي أو تحويل جزء من أرباحه والفوائد أو عدم صدور إجازة الاستثمار ستكون مريحة لأي مستثمر خارجي يرغب بالاستثمار في سورية، أيضاً من ضمن القرار هناك بعض الشركات والمشاريع الاستثمارية أو المستثمرين قد يدخلون بلد ما يكون لديهم جزء من العمالة مثل بعض التقنيين والفنيين والمديرين الذين يستقطبونهم معهم من الخارج أيضاً، كذلك يسمح لهم بتحويل أموالهم كأجور وتعويضات وتعويضات نهاية خدمة والقرار حدد تحويل ٥٠ بالمئة أجور خدمة و١٠٠ بالمئة من تعويضات نهاية الخدمة وسيكون مريحاً للمستثمر الخارجي ومن يريد أن يدخل معه للعمل في سورية.

وأوضح محمد أن سلسلة هذه القرارات التي تخص كل مؤسسة على حدة كان يجب أن تكون جعبة واحدة، أي أن يكون قانون الاستثمار وتعديلاته عبارة عن قانون متكامل من جميع الرؤى وجميع التوجهات وإزالة جميع العوائق التي تعرقل الاستثمار في سورية ولاسيما أن الاستثمار في سورية صعب بطبيعة الحال نتيجة الحصار والعقوبات وسياسات بعض الدول وعدم تشجيع رعاياها على الاستثمار في سورية لأسباب باتت معروفة، لكن تهيئة الأرضية التشريعية بكل هذه القرارات والقوانين وتخفيضات الرسوم الجمركية والضرائب بقانون الاستثمار وهذا القرار هي جميعها تصب في خدمة دعم الاستثمار في سورية ولو أنها تأخرت، فمن المفترض أن تكون قد

لا يوجد لدينا مخازين من المياه

«شركة مياه طرطوس» لـ«الوطن»: مشكلتنا أن السورية للتجارة لم تسدد لنا ١٤ مليار ليرة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية ٤ مليارات ليرة

ارتفاع الأسعار مرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج

هناء غانم

أكد المدير العام لشركة المياه بطرطوس التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية باسم علي أن الشركة حالياً لا يوجد لديها مخازين لأن بيع المنتج محصور بنسبة ٧٠ بالمئة للسورية للتجارة و٣٠ بالمئة للمؤسسة الاجتماعية العسكرية التي تقوم باستجرار كامل الكميات، لافتاً في تصريح لـ«الوطن» أن كل الكميات الموجودة في مستودعات الوحدات الإنتاجية التابعة للشركة هي من إنتاج شهر تشرين الأول لعام ٢٠٢٣.

وأوضح علي أن الكميات المنتجة والمبيعة خلال صيف ٢٠٢٣ من شهر أيار ولغاية أيلول بلغت ٥,٥ ملايين جعبة مياه ٠,٥ -١,٥ ليتر و٢٥٠١٦ عبوة مياه ٥- ١٠ ليترات حيث تم تسويق كامل الكميات المنتجة عن طريق قنوات التوزيع للقطاع العام ممثلة بالمؤسسة السورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية.

وأضاف: إن الكميات المتوقع إنتاجها خلال الربع الرابع من العام الجاري تبلغ ٣,٥ ملايين جعبة مياه ٠,٥ -١,٥ ليتر و٢٠٠ ألف عبوة مياه ٥- ١٠ ليترات.

وحول موضوع ارتفاع أسعار المياه المعدنية لأكثر من مرة خلال العام وعن إمكانية ارتفاعها مجدداً قال مدير عام الشركة إن زيادة أسعار المنتجات ترتبط بشكل مباشر بارتفاع تكاليف المواد الأولية وحوامل الطاقة والرواتب والأجور ونفقات التوزيع والتسويق لدى المؤسسة السورية للتجارة، مؤكداً أن هناك دراسة بشكل مستمر وشهري لتكاليف الإنتاج وبناءً عليه يتم وضع التسعيرة بالتعاون مع الجهات المسوقة للإنتاج.

وبخصوص خطة الشركة للعام القادم بين العلي أن الشركة ملتزمة بالتوجيهات الواردة من الجهات الوصائية حول الخطة التسويقية وإبقائها لدى المؤسسة السورية للتجارة والاجتماعية العسكرية.

وعلق العلي على سؤال «الوطن» حول وجود عبوات مياه معدنية مزورة يتم تعبئتها بعيداً عن الأنظار وغير صالحة للشرب قائلاً إنه يمكن أن يحدث ذلك في أي صناعة، ولكن بالتأكيد خارج الشركة، موضحاً أنه في حال وصول أي شكوى لنا نقوم على الفور بإبلاغ الجهات الوصائية والرقابية بذلك، والأهم أن عبوات الشركة لها ميزات خاصة ويمكن للمستهلك أن يميزها عن غيرها بوجود الختم على العبوة إضافة إلى الجودة.

وعن الصعوبات التي تعاني منها الشركة أكد العلي أنها كثيرة ولاسيما تأمين القطع التبديلية لمعامل الشركة بسبب الحصار الاقتصادي مع الارتفاع الباهظ لأسعارها إضافة إلى تذبذب أسعار المواد الأولية بسبب عدم استقرار أسعار صرف العملات وغيرها، إضافة إلى معاناة أساسية وكبيرة هي عدم تسديد الديون المتراكمة للشركة والتي تصل إلى نحو ١٤ مليار ليرة على السورية للتجارة و٤ مليارات ليرة على المؤسسة الاجتماعية العسكرية منذ بداية العام الماضي وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على الشركة من جهة عدم مقدرتها على تأمين مستلزمات الإنتاج والسيولة الكافية لإصلاح الآلات والأعطال، مشيراً إلى أنه تم التواصل مع الجهات الوصائية لتسديد المبالغ والديون المتراكمة وخاصة أن هناك توصية للجنة الاقتصادية تؤكد أنه لا يجوز أن تتجاوز ديون السورية للتجارة ٣ مليارات ليرة والمؤسسة العسكرية ١,٥ مليار ليرة.

جدير بالذكر أن الشركة العامة لتعبئة المياه تتبع لها أربع وحدات اقتصادية هي وحدة تعبئة مياه نبع السن- وحدة تعبئة مياه دريكيش- وحدة تعبئة مياه بقين- وحدة تعبئة مياه عين الفيجة.